



التقرير السنوي 2023

المهندس عمر مصطفى الدباس مدير عام الهيئة البحرية الأردنية

الموقع الإلكتروني: www.jma.gov.jo

البريد الإلكتروني: jma@jma.gov.jo

الهاتف: +962 3 2015858

العنوان: العقبة، حي النخيل بجانب مدراس العقبة
الدولية



- صدرت الإرادة الملكية السامية لإنشاء "السلطة البحرية الأردنية" كهيئة بحرية فنية حكومية تمثل سيادة الدولة على المياه الإقليمية الأردنية وبناط بها تنظيم ومراقبة القطاع بكل ما يشتمل عليه من وسائل نقل ومعدات ثابتة ومتحركة وعاملين وخدمات مرافقة وملازمة وتوجيهية وفق خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية أسوة بما هو معمول به في معظم دول العالم، كما أوصت المنظمة البحرية الدولية (IMO) بذات الموضوع كمتطلب أساسي لتطبيق الاتفاقيات البحرية الدولية وللتأهيل للحصول على المساعدات الفنية لتطوير الصناعة البحرية في الأردن.
- تنص الاتفاقيات الدولية البحرية وبشكل خاص اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (UNCLOS) على ضرورة وجود أو إنشاء الادارات البحرية (السلطات البحرية) من أجل تنفيذ التزامات تلك الدول في تطبيق وتوفير متطلبات هذه الاتفاقيات وتهيئة البيئة المناسبة للتعاون الإقليمي والدولي في تطبيقها من هذه الإدارات البحرية.
- صدر عام 2002 القانون المؤقت للسلطة البحرية الأردنية ثم صدر القانون الدائم رقم (46) لسنة 2006 الذي حدد أهداف ومهام السلطة البحرية.
- واستكمالاً للصلاحيات والمهام السيادية المكلفة بها السلطة البحرية وللحد من تضارب الصلاحيات مع مؤسسة الموانئ والجهات الأخرى في العقبة، فقد صدر القانون المعدل لقانون السلطة البحرية رقم (38) لسنة 2008 الذي نقل صلاحيات جديدة للسلطة البحرية وهي تنظيم دخول السفن للمياه الإقليمية وإصدار تصاريح عدم الممانعة لمغادرة السفن للمياه الإقليمية وتوفير الاتصالات اللاسلكية فيما بين السفن والشواطئ وتنظيم أنشطة الملاحة البحرية داخل المياه الإقليمية والرقابة عليها والتأكد من استيفاء السفن لمتطلبات الأمن البحري والأمن الصحي وحماية البيئة البحرية.
- في 30 نيسان من عام 2014 صدر قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية وبموجب المادة (9) من نصوص هذا القانون تم تغيير اسم السلطة البحرية الأردنية لتصبح الهيئة البحرية الأردنية.

في مجال المنظومة الإستراتيجية لقطاع النقل البحري في المملكة:

- يتم متابعة تنفيذ المشاريع الواردة في استراتيجية قطاع النقل البحري، ومن أهم هذه المشاريع الواردة في الإستراتيجية :
1. ضمن رؤية التحديث الاقتصادي، إدراج المشاريع الموجودة على الخطة الاستراتيجية للهيئة البحرية الأردنية لتكون ضمن هذه المصفوفة.
 2. إدامة عمل المحطة الساحلية وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة لتوفير الاتصالات اللاسلكية مع السفن، حيث تم نقل الأجهزة والمعدات ومكاتب المحطة الساحلية إلى مساحة أفضل ومجهزة للتكيف مع متطلبات عمل ضباط الاتصالات البحرية.
 3. مراجعة التشريعات النازمة للقطاع البحري ومتابعة العمل على إعداد مسودات لعدد من التشريعات (الانظمة والتعليمات) استعداد لعرضها على مجلس الإدارة لغايات اعتمادها لنشرها في الجريدة الرسمية.
 4. مواصلة متابعة التصحيحات الواردة في تقرير التدقيق الإلزامي الذي أجرته المنظمة البحرية الدولية (IMO) على الهيئة البحرية الأردنية خلال الفترة من 16 - 2016/10/24، للتأكد من التزام الأردن كإدارة بحرية للمتطلبات والاتفاقيات والمدونات البحرية الدولية.
 5. مواصلة تهيئة المناخ المناسب لتعزيز وتوسيع التعليم والتدريب البحري وفتح آفاق جديدة له وفقاً للاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر وتعديلاتها في ظل مواكبة المستجدات والتغيرات الدولية والمحلية من التعليم عن بعد والتحول الإلكتروني.
 6. تكثيف الرقابة والتفتيش على السفن التي تؤم ميناء العقبة والمرافق المينائية للتأكد من التزامها بمعايير السلامة والأمن البحري والمتطلبات الدولية وحماية البيئة البحرية من التلوث.
 7. مواصلة الرقابة والتفتيش على القطع البحرية العاملة في المياه الإقليمية للتأكد من تطبيق متطلبات السلامة البحرية وفقاً للتشريعات السارية.
 8. مواصلة نظام الإدارة في الهيئة البحرية الأردنية ليكون متوافقاً مع المعايير الدولية لنظام إدارة الجودة طبقاً لمواصفة (ISO)، واستكمال عمليات التدقيق الداخلي وقد تم اجتياز التدقيق الدوري بنجاح في 2023.
 9. متابعة المشاريع المدرجة على البرنامج التنفيذي التنموي للأعوام (2021-2025)، وتحضير مشاريع متوائمة مع المستجدات الدولية.
 10. متابعة تنفيذ السياسة الموضوعية والمحددة لترشيد الاستهلاك وتوفير الطاقة الكهربائية من خلال إدامة عمل خلايا الطاقة الشمسية وضبط الإنفاق، والمحروقات لمبنى الهيئة البحرية الأردنية.
 11. تقوم الهيئة البحرية الأردنية بالتعاون مع شركائها الرئيسيين في القطاع البحري الأردني في شهر شباط من كل عام بالاحتفال باليوم البحري الأردني

في مجال تحديث وتطوير ومتابعة تطبيق التشريعات البحرية:

- متابعة مشروع تحديث قانون التجارة البحرية رقم (12) لسنة 1972 تحت عنوان "القانون البحري الأردني" بما يتناسب مع التطورات البحرية العالمية والمعايير والمتطلبات الفنية المنصوص عليها في الاتفاقيات البحرية الدولية ذات العلاقة، واستكمال مراجعته من قبل ديوان التشريع والرأي تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء، حيث أن هذا المشروع يعتبر متأخراً بذلك لإجراءات دستورية بانتظار استكمال الإجراءات في ديوان التشريع والرأي، علماً بأنه تم تشكيل لجنة بموجب الكتاب رقم ن ق 2330/7 تاريخ 2021/2/21 لدراسة الإبقاء على بنود قواعد هامبورغ ضمن مشروع القانون البحري الأردني أو اعتماد قواعد روتردام وتضمينها ضمن النصوص التشريعية لمشروع القانون البحري قبل صدوره ليكون متوائماً مع المستجدات والتشريعات الدولية.
- متابعة التعديلات التي تطرأ على الاتفاقيات البحرية الدولية وإدخالها ضمن التعليمات السارية والتأكد من تطبيقها على السفن الأردنية والسفن الأجنبية التي توم ميناء العقبة، علماً بأن الأردن عضو موقع على (40) اتفاقية وبروتوكول ومدونة بحرية دولية.
- متابعة اتفاقيات تفويض هيئات التصنيف الدولية واعتمادها لإصدار الشهادات للسفن الأردنية نيابة عن الهيئة البحرية وفقاً للمتطلبات الدولية بالخصوص للتأكد من الالتزام بهذه المتطلبات علماً بأنه تم حتى تاريخه توقيع (16) اتفاقيات تفويض لإصدار الشهادات.
- متابعة تنفيذ إجراءات ومتطلبات مركز وجهاز الامتحانات لتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإصدار الشهادات والنوبات للعاملين في البحر (STCW).
- متابعة ودراسة كافة المنشورات والمراسلات الصادرة عن المنظمات البحرية الدولية (IMO) والمنظمات الأخرى ذات الصلة وتبويبها وتوزيعها على الأقسام والمديريات المعنية في الهيئة البحرية الأردنية حيث شملت التعديلات التي طرأت على الصكوك الدولية.

في مجال تعزيز التعليم والتدريب البحري في المملكة:

تقوم الهيئة البحرية الأردنية بمواصلة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتطوير وتحفيز عملية التعليم والتدريب البحري من خلال ما يلي:

- (1) الإشراف على نشاطات معاهد التعليم والتدريب البحري في الأردن من خلال إجراء الامتحانات ومراقبتها عن بعد خلال فترة الحظر ومن بعد ذلك واجهياً ضمن الالتزام بمعايير السلامة والوقاية من فيروس كورونا وإصدار الشهادات وفقاً للاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإصدار الشهادات للعاملين في البحر والتعليمات السارية.
- (2) استمرار مراجعة المتطلبات اللازمة لاعتماد مؤسسات التعليم والتدريب البحري وبرامجها ومناهجها.
- (3) دراسة وتقييم المتطلبات الفنية اللازمة لاعتماد المناهج والبرامج التدريبية للأكاديمية الأردنية للدراسات البحرية طبقاً لمتطلبات الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإصدار الشهادات للعاملين في البحر (STCW).

- (4) الكشف الدوري على مؤسسات ومراكز التدريب والتعليم البحري وحسب المتطلبات الدولية المعتمدة وضمن معايير السلامة والوقاية من فيروس كورونا.
- (5) متابعة الأشراف على تقييم الكوادر البحرية من خلال مركز وجهاز امتحانات لتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب وإصدار الشهادات (STCW) وتعديلاتها لتقييم أهلية الربانة والضباط والمهندسين البحريين من خلال لجانة الرئيسية والفنية.
- (6) قامت لجنة المصادقة على الشهادات البحرية وبالتعاون مع قسم شؤون العاملين في البحر خلال عام 2023 بإصدار عدد (2584) الشهادات البحرية التالية بكافة أنواعها:

عام 2023	الشهادات الصادرة بموجب اتفاقية STCW
582	- شهادة أهلية
454	- شهادة إقرار مصادقة
313	- شهادة نوبة بحار
991	- شهادة طبية
244	- شهادة مشغل راديو

في مجال التفتيش على السفن الأجنبية ومتابعة السفن الأردنية وتأمين سلامة الملاحة :

السفن الأجنبية التي تؤم ميناء العقبة

تنفيذاً لمتطلبات الاتفاقيات البحرية الدولية ومذكرة التفاهم لدول البحر الأبيض المتوسط (MED MOU) ومن أجل المحافظة على السلامة البحرية والأمن البحري والبيئة البحرية، تقوم الهيئة البحرية بمتابعة السفن التي ترفع العلم الأردني والتفتيش على السفن الأجنبية التي تؤم ميناء العقبة والقطع البحرية العاملة في المياه الإقليمية للتحقق من التزامها بمتطلبات السلامة والأمن البحري وفقاً للاتفاقيات البحرية الدولية، وقد تم خلال عام 2023 إنجاز ما يلي بهذا الخصوص:

- التفتيش على (301) سفينة وفقاً للنسبة المحددة من مذكرة التفاهم لدول البحر المتوسط للرقابة على الموانئ.
- رفع التقارير الدورية فيما يخص السفن الأجنبية والتي تؤم الميناء على الأنظمة الموحدة الدولية الجديد (THETIS MED) بالتوازي مع النظام (MEDSIS) وذلك لضمان كفاءة العمل ومتابعة كافة المعلومات التي تعكس الحالة الفنية للسفن دولياً وقبل وصولها ميناء العقبة لإمكانية تقدير وضعها الفني واستهدافها في الجولات التفتيشية والمعاينة الفنية.

السفن الوطنية التي ترفع العلم الأردني أينما وجدت / القوارب والقطع البحرية العاملة في المياه الإقليمية

تسعى الهيئة البحرية الأردنية لرفع سمعة العلم الأردني ليكون في مصاف الدول المتقدمة في القطاع البحري على الصعيد الدولي، حيث أن الكشف الفني والحسي على السفن الأردنية أينما وجدت يتطلب الكثير من الجهد المبذول في سبيل المحافظة

على السفن التي ترفع العلم الأردني بالمنأى عن أن تكون مستهدفة للتفتيش من قبل ضباط رقابة الدول الأخرى على الموانئ التي تؤمها.

حيث تم خلال عام 2023 ما يلي:

- تم تسجيل عدد (2) سفينة لترفع العلم الأردني.
- متابعة كافة السفن الوطنية والتي ترفع العلم الأردني والقطع العاملة في المياه الإقليمية والقوارب التابعة لشركة ميناء العقبة للخدمات البحرية والإشراف على أعمال الصيانة الخاصة بها.
- الكشف على عدد (1559) من القطع البحرية العاملة في المياه الإقليمية من القوارب بكافة أنواعها (قارب نزهة، دراجة مائية، قارب زجاجي، قارب سياحي، قارب صيد، قارب صغير، قارب خدمات، قارب مراقبة، قارب أبحاث، قارب ماعونة، بدالة)، وإصدار إجازة ملاحية لها.
- إجراء الكشف الفني على قوارب أجنبية والتأكد من مطابقتها للسلامة البحرية.
- إصدار عدد (366) تصريح عمل صيانة أو تزويد لقطع الغيار للشركات.

متابعة تعزيز وتشجيع واستقطاب تسجيل السفن تحت العلم الأردني من خلال الأهمية من وجود إستراتيجية واضحة المعالم وخارطة طريق لهذا المجال الهام، حيث بلغت لغاية نهاية عام 2023 أعداد السفن والقوارب والقطع البحرية المسجلة لدى الهيئة البحرية الأردنية كما يلي:

العدد	السفينة / القارب / قطع أخرى
(29)	* السفن
(1902)	* القوارب:

الشركات التي تقوم بمزاولة الأنشطة في قطاع النقل البحري :

- يتم الترخيص والكشف على الشركات العاملة في قطاع النقل البحري استناداً للتعليمات الصادرة عن الهيئة البحرية بهذا الخصوص داخل وخارج حدود منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، وقد بلغ عدد الشركات المرخصة داخل منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (149) وعدد (212) شركة خارج منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة في عام 2023.

متابعة تطبيق متطلبات الأمن البحري على السفن والموانئ

- تقوم لجنة متابعة تطبيق الأمن البحري على السفن والمرافق المينائية بتنفيذ مهامها وفقاً لمتطلبات مدونة الأمن البحري للسفن والمرافق المينائية (ISPS Code) ومن أهم الإنجازات التي حققتها هذه اللجنة:
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق متطلبات مدونة الأمن البحري والموانئ من خلال متابعة تنفيذ الخطط الأمنية للمرافق المينائية وللسفن التي ترفع العلم الأردني وطلب وضع خطط أمنية للموانئ الجديدة.

- متابعة خفر السواحل الأمريكي ومرافقتهم أثناء برنامجهم السنوي في الكشف على المرافق المينائية في العقبة، وإعداد تقرير حول الزيارة.
- القيام بجولات أمن وسلامة على الميناء الرئيسي والأرصفة المينائية الأخرى ومتابعة الجولات الميدانية على المناطق الشاطئية.

في مجال تنظيم عمليات دخول وخروج السفن من وإلى المياه الإقليمية الأردنية وتأمين سلامة الملاحة :

- متابعة السفن داخل المياه الإقليمية واستقبال الاتصالات من تلك السفن ورسائل الاستغاثة واتخاذ الإجراءات اللازمة بمنع السفر بحق السفن المحجوزة بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- مواصلة التفقيش على السفن التي تؤم الميناء وعلى جميع أنواع شهاداتها وجميع المرافق الصحية وغرف نوم المعيشة للعاملين على متنها والمستشفى وأماكن الطعام والمستودعات ومنح تلك السفن حرية الاتصال داخل المياه الإقليمية.
- متابعة المرافق المينائية للتأكد من التزامها بمعايير ومتطلبات السلامة البحرية والتشريعات والأنظمة الدولية.
- متابعة تطوير وتحديث أجهزة الاتصالات المستخدمة في عمل الاتصالات البحرية .
- متابعة وتنظيم عمليات الدخول والخروج للسفن والقطع البحرية للمياه الإقليمية ومراقبة نشاطها، وقد بلغ عدد السفن التي دخلت المياه الإقليمية وتم التعامل معها (2817) سفينة بما فيها سفن شركة الجسر العربي للملاحة حتى نهاية 2023 وكما يلي:

الشهر	عدد السفن الجسر العربي	عدد السفن الأجنبية	الإجمالي
كانون الثاني	66	130	196
شباط	62	118	180
آذار	57	194	251
نيسان	97	217	314
أيار	81	203	284
حزيران	62	170	232
تموز	59	168	227
آب	66	185	251
أيلول	65	170	235
تشرين أول	79	190	269
تشرين الثاني	68	95	163
كانون أول	64	151	215
المجموع	826	1991	2817